



**المدن الحديثة وحوادث السير
والمخالفات المرورية**

رون بتيرسون

الرياض

1411 هـ - 1990 م

المدن الحديثة وحوادث السير والمخالفات المرورية^(*)

رون بتيرسون

إن الكويت والعديد من الدول الأخرى في هذه المنطقة تتطور بسرعة كبيرة، وأن دولاً قليلة في العالم يمكنها أن تنافسها في التطور السريع والتحول من أرض للمزارعين والبدو والصيادي إلى دولة صناعية متقدمة، وكما هو الحال في كل المجتمعات الصناعية فإن قطاع النقل يلعب دوراً هاماً جداً ويجب أن يؤدي عمله دون أي اعاقة

إن الزيادة السريعة في عدد السيارات قد صاحبها برنامج هائل لإنشاء الطرق، ولكن رغم كل الجهد التي بذلت لمواجهة متطلبات المجتمع الصناعي فإن الكويت لا تزال تكافح ربما نفس المشكلات التي تواجهها كل الدول الصناعية الغربية وهي النزاع بين مستخدمي الطريق والسيارات، لاسيما في المناطق الحضرية، الاختناق المروري، ومشكلات أماكن الانتظار في المدن، والتي تحد من الحركة بدرجة كبيرة

إن الطرق الرئيسية والسريعة تغري بالقيادة بسرعة عالية وهذا السلوك يسبب حوادث خطيرة تنتج عنها وفيات عديدة واصابات بالغة

(*) أقيمت هذه المحاضرة بالكويت بتاريخ ١٦ جمادى الأولى ١٤١٠ هـ الموافق ١٤١ دسمبر ١٩٨٩.

إن التحديث يعني الحاجة الكبيرة إلى نقل تجاري على الطرق للبضائع، وإن سير المرور التجاري الثقيل مع السيارات الخاصة يعرض السلامة على الطرق للخطر بدرجة كبيرة، وأن التصادمات بين السيارات الثقيلة أو الأتوبيسات والسيارات الخاصة يسبب بدون استثناء خسائر في الممتلكات والوفيات

١٤٠

إن الأعباء الثقيلة للشاحنات التي تحمل حمولات زائدة ستتكلف البلاد مبالغ كبيرة من الأموال في مجال صيانة واصلاح الطرق والجسور.

ورغم كل الجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين السلامة على الطرق فإن هناك خطراً كبيراً محتملاً لكل مستخدمي الطريق أثناء حياتهم ينبغي تفاديه، وهو خطر التعرض لحادث طريق خطير مثلما يحدث في كل المجتمعات الصناعية المتقدمة

إن العديد من الأشخاص هنا يصابون بالفعل أو سيصابون في حوادث طرق أو يلقون حتفهم، إن هذا لا يعني فقط مأساة انسانية بل أيضاً تكلفة باهظة يتحملها المجتمع والدولة، إنني سأتحدث معكم عن النسبة المعروفة للخسائر في الدول الصناعية الغربية، إن إجمالي حوادث الطرق تكلف الدولة ما بين ١ و ٢ في المائة من إجمالي الناتج القومي، إن هذه التكاليف تتضمن خسائر في الممتلكات (٣٥٪) خسارة في الانتاج (٤٥٪) تكاليف طبية (٣٪) تكاليف ادارية (١٠٪) وتكاليف متفرقة (سعة النقل، الجنائزات، تكاليف هيئات السلامة على الطرق وغيرها) (٧٪)

إن خسارة الحياة الإنسانية بسبب حادث طريق ليس من الممكن تقويمها، إن إجمالي الناتج القومي في السويد هذا العام يبلغ ١٠٩٣ بليون كراون سويدي، وطبقاً لهذه النسبة فإن تكاليف حوادث الطرق في السويد تبلغ حوالي ٨ بلايين كراون، وإن تكاليف بهذا الحجم تعتبره مشكلة كبيرة في أي دولة

إن من الممكن استخدام نظام للسيطرة على زيادة حوادث الطرق في دولة من الدول كمالي

أولاً علينا أن نعرف وضع السلامة على الطرق عن طريق احصاء عدد الحوادث وعدد الذين يلقون مصرعهم، ويصابون من بين مستخدمي الطرق، ثم النسبة بين عدد القتلى والمصابين إلى عدد السيارات والمصابين إلى عدد السيارات المستخدمة على الطريق، إن هذا يتطلب نظاماً شاملاً للابلاغ عن حوادث الطرق وجمعها في مركز للبيانات عن حوادث الطرق تخزن فيه كل الحوادث، وجنباً إلى جنب مع هذا النظام يتبعن استخدام نظام تسجيل رخص القيادة وتسجيل السيارات، ولبدء كل هذه القياسات للتحكم في زيادة حوادث الطرق من الواضح أن الحكومة ينبغي عليها تخصيص موارد اقتصادية وبشرية كبيرة

إن على الحكومة أن تنشيء إدارة متفرغة للسلامة على الطرق تكون لها صلاحية كاملة وتخضع للحكومة وتكون مسؤولة عن تنظيم كل ما يتعلق بالسلامة على الطرق، وينبغي إنشاء مجلس للسلامة على الطرق تمثل فيه كل الجهات المعنية بالسلامة على الطرق في البلاد،

ويمكن هنا الاشارة الى النموذج السويدي، كما يتعين على هذا المجلس أن يضع برنامجاً طويلاً الأمد لتنسيق السلامة ويكون لكل الادارات والمنظمات - وفقاً لهذا البرنامج - مسؤوليات محددة، وال فترة المألفة مثل هذا البرنامج هي خمس سنوات وعلى أن يكون للبرنامج أهداف واقعية كمية أو نوعية

الأهداف الكمية تستخدم في كندا وفنلندا وفرنسا واسبانيا
الأهداف النوعية تستخدم في بلجيكا والسويد والولايات المتحدة واليابان

ويساعد وضع الأهداف في توجيه الأعمال وتكوين أساس للاختيار وأولوية الاجراءات كما يؤثر أيضاً على تنظيم وتوزيع المسؤوليات والموارد.

وفيما يلي أمثلة للأهداف النوعية في السويد

- عدد الأشخاص الذين يلاقون مصرعهم في المرور على الطرق يجب أن ينخفض تدريجياً ولا بد من اعطاء اهتمام خاص بالأطفال.
- خطر الوفاة أو الاصابة في حادث طريق يجب تقليله تدريجياً ومن الأمثلة الأخرى للأهداف الكمية المحلية مايلي
- يجب أن لا تزيد نسبة الحوادث في أي طريق عادي عن حادثه واحدة وفي الطريق داخل المدن عن 3 حوادث في كل مليون كيلومتر من طرق السيارات

وبنفي إعادة تقويم الأهداف بشكل دوري للتأكد من

استمرار ملامتها، وينبغي عمل متابعة موضوعية سنوياً من قبل جهاز أبحاث مستقل كفاء.

وفي هذا البرنامج المنعقد للسلامة تحظى ضرورة الاهتمام بايجاد نظام جذاب للنقل العام في الدولة بالأولوية من أجل اعطاء الجمهور بدلاً عاماً للسير بالسيارات الخاصة

لتحسين السلامة على الطرق في الكويت لابد من الاهتمام بالتشريع المروري، وإذا قارنا الكويت بالسويد أو أي دولة صناعية غربية أخرى فإني أستطيع أن أقول إن اهتمامنا في مجال قوانين المرور يرجع إلى ٥٠ عاماً وربما في بلدكم يرجع إلى ٢٥ عاماً تقريباً، وهذا يعني أن العديد من الدول التي تنمو بسرعة لم تغط بعد كل مجالات تشريع المرور.

وكمثال على سلامة المركبة فإن العديد من الدول لا تتطلب إجراء اختبارات تصادم على نماذج السيارات الجديدة للتحكم في السلامة الداخلية للسيارة، ومن الأمثلة الأخرى أن تجهيز كل مقاعد السيارة بأحزمة الأمان ليس أمراً اجبارياً، والنتيجة أن الشركات المنتجة للسيارات والشركات التجارية ستسلم السيارات ذات البنية الضعيفة لتلك الدول التي لم تطلب نماذج أجريت عليها اختبارات الصدمات، وإن عدم وجود قواعد بخصوص أحزمة الأمان يعني عادة أن السيارات لن يتم تجهيزها بأحزمة للأمان بشكل قياسي، وهذا بالطبع يؤدي إلى تدهور سلامة السائقين والركاب في هذه المركبات

الأبحاث في مجال السلامة على الطرق.

إن إنشاء معاهد أبحاث أمر هام جداً في برنامج السلامة المنسق، وعلى سبيل المثال فإن تخزين البيانات عن حوادث الطريق يتضمن معلومات قيمة كثيرة لتحسين اجراءات السلامة، وهذه المعلومات يجب معالجتها بواسطة الخبراء في هذه المعاهد، ثم يمكن اعطاء السلطات معلومات هامة تستخدم في وضع استراتيجيات برنامج السلامة المنسق، إن الجمهور العام يحتاج أيضاً إلى معلومات عن سلوك مستخدم الطريق الذي يؤثر على السلامة على الطرق، وأن معهد الأبحاث يمكنه أن يعطي للسلطة المختصة والجمهور نتائج اختبارات معدات السلامة في السيارات مثل أدوات حماية الأطفال والكراسي الحاملة للأطفال الرضع

توصيل المعلومات لمستخدمي الطريق:

يجب أن يتضمن برنامج السلامة المنسق أيضاً اعطاء معلومات منظمة جداً لمستخدمي الطريق، فإذا ما كان لدينا تشريع متاز للمرور في دولة من الدول وفشلنا في احاطة الجمهور علمًا به فإن النتيجة ستكون أن الجمهور لن يتعاون معنا، إن التنظيم الفعال للسلامة على الطرق يعتمد على تعاون الجمهور وعندئذ تكون لدينا فرصة لعمل مملي

- تقويم سلوك المجموعة البسيطة من المواطنين الذين يعوقون القانون ويعرضون السلامة للخطر

ومن الممكن استخدام الاذاعة والتليفزيون والصحف لتوصيل المعلومات للجمهور ويعتبر الأطفال الصغار وأطفال المدارس أسهل نوعية يمكن التأثير عليهم، ولذلك فإنه يجب أن تؤدي أجهزة التعليم دوراً هاماً جداً في برنامج السلامة المنسق ويجب امدادها بالمعلومات من الحكومة وتقديم الخبرة لها من شرطة المرور

ولتوصيل المعلومات الخاصة بالسلامة على الطرق الى السائقين هناك نظام جديد جداً للاسلكي يجري تنفيذه هذا العام في السويد، وطبقاً لهذا النظام فإنه عند الحاجة الى بث رسائل عاجلة من الشرطة أجهزة الطرق الى سائقي السيارة فإن جهاز ارسال قوي جداً يقوم بشكل تلقائي بتحويل كل أجهزة الاستقبال في أجهزة الراديو حسب نظام البيانات اللاسلكي الى قناة للطوارئ حيث تنقل الرسالة الاعلامية عن الاختناقات المرورية الموجودة أو حوادث الطرق.

وفي العمل من أجل السلامة على الطرق ينبغي الاهتمام دائماً بثلاثة عناصر رئيسية

- مستخدم الطريق (السائق، الراكب، المشاة).
- السيارة
- بيئة الطريق

وإذا نظرنا الى سائق المركبة وقدرته على مواجهة متطلبات البيئة فإننا نعرف أنه دائماً هو الشخص الذي يوجه اليه اللوم عند وقوع حادث طريق، ومن أكثر من ٩٠ في المائة من الحوادث أثبتت الأبحاث أن أخطاء السائق هي التي تسببت في وقوع الحادث

وتتضمن نسبة العشرة في المائة الأخرى، عيوب السيارة أو مشكلات تتعلق بالطريق، فما الذي يمكن عمله لمساعدة السائق على تفادي وقوع الحوادث أو لإنقاذه من الموت أو الاصابة الشديدة إذا وقع الحادث؟

إن المعلومات المراد توصيلها للسائق من علامات الطرق يجب أن تكون من السهل ملاحظتها وفهمها، ويجب أن تكون العلامات ذات مواصفات قياسية حتى يستطيع الأجانب فهم المعلومات ويجب أن تكون نظم اشارات المرور محكومة بأجهزة استشعار في الشوارع ذات مواصفات قياسية دولية.

ومن المعروف أن الشخص الذي يثبت حزام الأمان لا يتعرض للإصابة وبالتالي يقتصر الضرر فقط على الممتلكات، وأن المشاة وغيرهم من مستخدمي الطريق هم أكثر تعرضاً للحوادث ومن ثم ينبغي فصل هذه النوعية عن السيارات المارة ويجب ترتيب عبور الطريق بشكل آمن، ويطلق على ذلك مصطلح «التفريق» بين الفئات التي تستخدم الطريق.

ولمساعدة السائقين على ملاحظة أن السيارات التي تسير أمامهم تنوى التوقف أو تخفيض سرعتها فإنه يجب تركيب «لمبة» في النافذة الخلفية للسيارة كوسيلة أمان، وقد ثبت أن ذلك قد قلل الحوادث في المدن الكبرى في الولايات المتحدة بدرجة كبيرة، عند تدفق المرور بشكل كثيف، كما ثبت أن ذلك يؤدي إلى تفادي وقوع سلسلة من التصادمات في مثل هذا الوضع، ومن هنا تبرز أهمية تركيب أحزمة

الأمان في كل مقاعد السيارة، وكذلك سنادة الرقبة مما يؤدي إلى تقليل الاصابات

وينبغي ألا يزيد معدل السرعة عن ٧٠ - ٨٠ كم في الساعة على الطرق، ويمكن التحكم في ذلك بشكل فعال عن طريق استخدام الأجهزة الرادارية الآوتوماتيكية للتحكم في السرعة

ويجب أن تكون بيئة الطريق ناعمة بقدر الامكان، وقد ثبت أن ما يسمى «ببراميل مصدات التصادم» التي توضع أمام العواميد الخرسانية قد أنقذت حياة العديد من الأشخاص، وقللت من خطورة الاصابات، وعند وجود مرات عديدة على الطريق فإن الجزيرة الموجودة في المنتصف والتي تفصل اتجاهات المرور يجب تجهيزها بحواجز خرسانية لتفادي خروج السيارات إلى الجهة الأخرى، وتصادمها مع السيارات القادمة هناك

ويجب أن يسمح تصميم الحاجز بأن تضرب السيارة فيه دون أن يحدث ضرر كبير.

إن تصميم الطرق السريعة والسيارات المريحة تشجع السائقين على تجاوز حدود السرعة على الطرق الرئيسية، وتوضح كل أبحاث السلامة على الطرق أن عامل السرعة هو العامل الرئيسي وراء تزايد عدد وخطورة حوادث الطرق.

ولتغيير سلوك السائق إزاء تجاوز السرعة هناك ضرورة للقيام بحملة ضخمة للسلامة على الطرق تقتربن بحملة لمراقبة السرعة من جانب الشرطة، وفي مثل المناخ الحار فإن العديد من السائقين

يشتكون من عدم وجود ترتيبات على طول الطرق السريعة حيث يستطيع مستخدمو الطرق التوقف والراحة وتناول كل شيء من الطعام وتزويد سياراتهم بالوقود، إن عدم وجود مثل هذه الترتيبات يجعل السائق يحاول إنهاء الرحلة بأسرع ما يمكن.

وأخيراً فإن السيارة يجب أن تكون في حالة تؤهلها للسير على الطريق، ولتحقيق ذلك ينبغي عمل فحص أولي وفحص دوري للسيارة، ويكتمل ذلك بعمل فحوص على جانب الطريق تقوم بها شرطة المرور، وبالنسبة للمناخ الحار في الكويت فإنه يجب اعطاء اهتمام خاص لحالة اطارات السيارات بل إنه يجب السيطرة على تصنيفها، فانفجار الاطارات دائماً يسبب مشكلة كبيرة للسائقين بالنسبة للتحكم في السيارة.

إن من الواضح أن السائق يواجه متطلبات كثيرة ويتسم المرور الحديث بالتعقيد الشديد لدرجة أن العديد من قائدي السيارات لا يستطيعون احراز المهارة المطلوبة، ومن ثم فإن كبرى بضائع السيارات في أوروبا بدأت مشروعاً لسيارة المستقبل ونظاماً للتحكم في المرور يجري تطويره وبإمكان هذا المشروع أن يساعد كل السائقين بدرجة كبيرة، ويطلق على هذا المشروع اسم «بروميثيوس» ويجري التخطيط لتنفيذه في عام ١٩٩٥ م

وفيما يلي نبذة مختصرة عن هذا المشروع

مشروع بروميثيوس Prometheus

يرجع استخدام السيارة إلى نحو قرن من الزمان لكنها مع ذلك

لazالت تعتبر وسيلة حديثة، وتوجه الآن انتقادات متزايدة الى استخدام السيارة بسبب التلوث والارتكاك المروري وأزمة الطاقة والحوادث والتوتر وتأثيرها على البيئة، إن المشاكل التي تنجوم عن النمو هي ثمن النجاح، ولكن الشيء المؤكد هو أن السيارة مع اعتاب القرن الواحد والعشرين ستؤدي غرضها بالنسبة للفرد كوسيلة للتنقل ورمز للحرية وستتحقق أقصى قدر ممكن من السلامة وملاعمة الاستخدام

لقد قررت الشركات المنتجة للسيارات قبول التحدي وذلك بعمل مشروع برنامج أبحاث «بروميثوس» إن هذا المشروع يمثل برنامجاً للمرور في أوروبا ويهدف الى تحقيق أقصى قدر من الكفاءة في السير وأكبر قدر لمسبق له مثيل من السلامة المرورية ويعتمد المشروع على ثلاثة مفاهيم أساسية

١ - مفهوم Procar «بروكار»

ويهدف الى تحقيق سلامة المركبة بشكل فعال، ويستند هذا المفهوم على استغلال الاليكترونيات الصغيرة، وفضلاً عن أن هذا النظام الالكتروني يتحكم في المحرك، فإنه يتعاون مع السائق للتحكم في السيادة ككل، ويستغل هذا النظام شبكة كبيرة من أجهزة الاستشعار التي تراقب الأجهزة الحساسة في السيارة وعن طريق عرض رسم تخطيطي للسيارة أو استخدام جهاز صوتي يمكن لهذا النظام تحذير السائق من أي خلل في السيارة

ويعطي هذا النظام للسائق بناء على طلبه تشخيصاً كاملاً لحالة السيارة، ويخبره ببرنامج صيانتها حسب الاستخدام الفعلي لها، ويجري اختبار برامج اليكترونية متقدمة جداً على نظم محاكاة بحيث يستطيع الكمبيوتر المركب في السيارة مساعدة السائق في أي موقف قد يتعرض له، وهذا يعني مزيداً من تطوير النظم التي هي متقدمة بالفعل وتوحيدتها قياسياً، مثل الفرملة التي لا تجعل السيارة تتوقف فجأة (Anti - lock brakc) والتي تجعل الفرملة أكثر أماناً في المواقف الحرجة، ويعني هذا استخدام الاليكترونيات للتحكم في تحريك العجلات الأربع للحفاظ على توازن السيارة عند سيرها على الأرض المزبلة، وكذلك استخدامها في توجيه السيارة بشكل يتيح تفادى الخطأ، وتتيح نظم استشعار متعددة للكمبيوتر أن يراقب ويحذر السائق من الأخطار التي قد تشكلها العوائق التي تعرّض طريقه سواء بسبب الظلام أو الضباب، وطبقاً لحجم الخطر الذي يتم اكتشافه فإن هذا النظام الذي يتصرف كمساعد للسائق سيقرر ما إذا كان سيثبته السائق أو ينصرف من تلقاء نفسه باعتبار أن ذلك سيكون أكثر فعالية في تفادى الاصطدام

٢ - مفهوم «برونت» Pronet

ويكمل هذا النظام النظام السابق من حيث أنه يحقق السلامة الداخلية للسيارة عن طريق أجهزة تعمل كخبير لتوجيه السائق ويوجب هذا النظام يوجد جهاز رادار في كل سيارة يلتقطه

الكمبيوتر في أي سيارة أخرى، وتقوم أجهزة الكمبيوتر بشكل متواصل برصد مواقعها على الطريق، وتبليغ كل سائق بالمسافة الآمنة التي عليه أن يراعيها حسب سرعته ووضعه الخارجي ، وسيساعد نظام «الخبير» المركب في كل سيارة السائق، ويتصل بالسيارة الأخرى للاتفاق على تصرف منسق بينهما على الطريق لتفادي وقوع الاصطدام ، وعن طريق هذا النظام الدائم الذي يتصرف في الحال لتبادل البيانات ، فإن نظام «الخبير» يمكنه أتوماتيكياً تنظيم المسافة المثلث بين السيارات ، وعلى سبيل المثال فإنه على الطريق السريع استخدام نظم هوائية لامتصاص لتقليل استهلاك الوقود وانسياب حركة المرور وزيادة السلامة على الطريق

٣ - مفهوم Proroad (برورود)

ويعني هذا المفهوم بالاتصال بين أجهزة الكمبيوتر الموجودة على جانب الطريق وبين الكمبيوتر المركب في السيارة، إن التدفق الجيد للمرور يعتمد أيضاً على توفر معلومات جيدة عن الطريق، إن العلامات الارشادية التي توضع على جانب الطريق تستخدم الآن بالفعل ، ولكن فعالية هذه المعلومات ستتضاعف إذا تم تقديم بيانات أثناء سير السيارة على الطريق، إن الذاكرة التي تعتمد على الكمبيوتر مثل قرص الكمبيوتر المدمج يمكنها تخزين كل خرائط دول أوروبا وقرائها ومدتها على قرص واحد، أو مع مساعدة أنماط جديدة من أجهزة الاستشعار أو الأقمار الصناعية، فإن الكمبيوتر المركب على السيارة يمكنه أن يتبع الوضع الدقيق للسيارة على خريطة المنطقة،

وسيصبح الكمبيوتر عندئذ بمنابة مساعد للسائق يتولى ارشاده مع تلقي المعلومات التي تصله، ويتلقي الكمبيوتر رسائل لاسلكية من مركز أرضي يقوم أتوماتيكياً بتجمیع المعلومات الخاصة بالمنطقة التي تسیر فيها السيارة، مثل أماكن الفنادق ومناطق توقف السيارة ومحطات الخدمة المفتوحة ليلاً وحالة الطريق ومناطق الارتكابات المرورية والأعمال الجارية على الطريق والتي يترتب عليها تحويل مسار السيارات وفضلاً عن ذلك فإن البيانات عن الوضع على الطريق وربما البرنامج اليومي لكل سيارة يتم تجمیعها بواسطة نظام مركزي للتحكم في المرور ويقوم هذا النظام بامداد السيارة بالطريق الأمثل، ومن ثم فإن مفهوم «برورود» سيجعل الغد أكثر أماناً وأكثر ملاءمة.

ويدعم مشروع بروميثوس أربعة مشروعات للأبحاث ينسق بينها أكبر المعاهد الأوروبية تقدماً في هذا المجال، وهذه المشروعات هي ما يلي

١ - مشروع Pro Chip : ويعنى بتطوير المكونات الالكترونية اللازمة التي توفر الحجم الصحيح والملازم الذي يتضمن تعامل المكون مع السيارة

٢ - مشروع Pro Art : ويعنى بتطوير المبادئ المطلوبة لاستخدام نظم تتمتع بالذكاء الصناعي

٣ - مشروع Pro Com : ويعنى بتطوير الاتصال بين السيارة والطريق والبيئة

٤ - مشروع Pro Gen ويعنى بتطوير الهندسة المناسبة للمرور عن طريق وضع سيناريوهات للمرور في المستقبل

إن برنامج مشروع «بروميثوس» يتولى القيام به عدد من الشركات المنتجة للسيارات في أوروبا في إطار برنامج يوريكا (التوحيد أوروبا) وسيمهد الطريق أمام الصناعة الأوروبية لبناء سيارة القرن الواحد والعشرين.

الأساليب الحديثة للتحكم في المرور بواسطة الشرطة

يمكن تقسيم عمل شرطة المرور إلى ثلاثة مجالات

- عمليات وقائية
- عمليات المراقبة والتحكم
- مساعدة الجمهور العام

العمليات الوقائية

يشمل ذلك ما يلي

- التعاون مع سائر الادارات والهيئات المشتركة في برنامج السلامة المنسق
- ايصال معلومات إلى مستخدمي الطرق.
- اعطاء تعليمات المرور في المدارس
- نشر معلومات عن طريق محاضرات عامة
- التعاون مع وسائل الاعلام

عمليات التحكم في المرور

يتطلب التحكم في المرور بشكل فعال مایلی.

أ - توفير السجلات اللازمة بهدف:

- الوصول السريع الى المعلومات المخزنة في الكمبيوتر عن كل المواطنين والزائرين للبلاد.

- سجل رخص القيادة (ينبغي أن يكون لكل مواطن رقم هوية مميز).

- الوصول السريع الى سجلات السيارات.

ب - الاتصالات

تتطلب عملية تطبيق القانون في مجال المرور بشكل فعال وجود نظام فعال للاتصالات، ومن أمثلة هذه النظم نظام «موبيتكس» وطبقاً لهذا النظام فإنه من الممكن ارسال رسائل مكتوبة بين مركز الاتصالات والوحدات المتنقلة - وتستطيع الوحدات المتنقلة أيضاً الاتصال بشكل مباشر مع السجلات المخزنة بالكمبيوتر وتلقي الردود بشكل مباشر على شاشة أو طابعة

ج - العمليات:

ينبغي القيام مرة واحدة شهرياً بعملية كبيرة لمراقبة المرور من جانب شرطة المرور، ويشترك في هذه العملية عدد يتراوح بين ٢٠ - ٣٠ شخصاً من رجال المرور برئاسة مشرف، وتعتبر الطرق السريعة التي يقل فيها عادة رقابة المرور مكاناً ممتازاً للقيام بالعمليات الكبيرة ويجب القيام بمثل هذه العمليات مرتين على الأقل في السنة وستمر العملية فترة لا تقل عن ٢٤ ساعة، وفي السويد يجري تجهيز مثل هذه

المحطة المتنقلة للشرطة بجهاز الكشف عن القيادة في حالة سكر، وصلاحية السيارة للسير، وحمولة السيارة

- نشاطات مراقبة السرعة

ينبغي استخدام وسائل مختلفة عديدة لمراقبة السرعة لأن قائدى السيارات سريعاً ما يتعلمون، ويجب أن تتركز مراقبة السرعة على استخدام وحدات مراقبة السرعة الرادارية الآوتوماتيكية، وحسب هذا النظام فإن أي سيارة تتجاوز الحد الأقصى للسرعة يتم التقاط صورتين لها بشكل تلقائي، وطبع النتيجة على ورقة، وترسل الغرامة إلى المخالف بواسطة البريد، ويجب أن يستخدم مع هذا النظام وحدات متنقلة للرادار يقوم بتشغيلها طاقم من ضباط المرور، ويتم ايقاف المخالف وتغريمه في الموقع، وفي حالة حدوث خالفة خطيرة للسرعة فإن الضابط المكلف يكون مفوضاً لسحب رخصة القيادة، وفي السويد يمكن وقف العمل بالرخصة لمدة لا تزيد عن ستة أشهر على أن يتم ذلك بواسطة المحكمة

ومن الأساليب الأخرى لمراقبة السرعة حساب الوقت والمسافة التي تقطعها السيارة في منطقة محددة سلفاً وذلك عن طريق استخدام طائرة هليكوبتر تابعة للشرطة، وطبقاً لهذا النظام يتم حساب متوسط السرعة للسيارة المسروقة في وحدة المراقبة بالطائرة ويبلغ فرد المراقبة الدوريات الأرضية بالنتيجة ويطلب ايقاف السائق وتغريمه

وهناك أسلوب مماثل عن طريق استخدام الدوريات الأرضية

فقط، وطبقاً لهذا الأسلوب يتم قياس مسافة معينة طولها ٥٠٠ متر ومتابعة السيارة المشتبه فيها فور دخولها هذه المنطقة وحساب الوقت الذي تستغرقه طوال هذه المسافة ثم يتم الحصول على متوسط السرعة للسيارة في تلك المنطقة ومضاهاتها بمتوسط السرعة العادبة، ورغم أن هذا الأسلوب قديم فإنه لا يزال من الضروري استخدامه لتكامله
النظام الأكثر تعقيداً

ويعد أسلوب «مرشد الشرطة» بمثابة ثورة في معدات مراقبة السرعة وهو عبارة عن سيارة شرطة مركب فيها كاميرا فيديو، ويتصل بالكاميرا جهاز فيديو يخبا داخل السيارة في الصندوق الأمامي، ويتصل به جهاز عرض، ويعمل جهاز الفيديو طوال فترة المراقبة، ويمكن استخدام هذا النظام لكشف المظاهر العديدة للسلوك السيء من جانب مستخدمي الطرق مثل التجاوز غير الصحيح للسيارة الأخرى، أهمال الخطوط المحددة للمسارات وعلامات الوقف وعلامات التمهل وإشارات المرور، ويقوم جهاز كمبيوتر مركب في السيارة بحساب متوسط السرعة لسيارة الشرطة، وعند بدء مراقبة سيارة مشتبه في سلوكها يقوم فرد المراقبة بتشغيل الكمبيوتر الذي يبدأ في حساب الوقت الذي تقطعه السيارة في مسافة معينة ثم يقيس هذه المسافة، وعندما يوقف فرد المراقبة عملية الحساب يعطي الكمبيوتر تلقائياً متوسط السرعة، ويمكن عندئذ قراءة النتيجة في شاشة العرض الملحقة بالفيديو ويمكن استخدام شريط الفيديو كدليل إدانته في المحكمة.